

المحاضرة الرابعة: نقد النصوص التاريخية (تابع)

1.1 تحليل المحتوى أو ما يعرف بالنقد الداخلي (Internal Criticism): يعتبر النقد الداخلي أو النقد الباطني أهم خطوة يسلكها الباحث أو المؤرخ، من أجل ضمان سلامة بناء الطرح التاريخي، ويقصد بهذه العملية كشف صدق النص التاريخي المراد دراسته أو الرواية؛ سواء كان صاحبها شاهد عيان على الحادثة أو كان ناقلاً عن غيره، فعملية نقد باطني ضرورية ومهمة جداً لأن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظتنا، ولا يمكننا إخضاعها للتجربة كباقي العلوم التجريبية، ولا يمكن قبول النصوص عن الرواة كما هي دون استقراء وتحليل ونقد، وفرص تزوير الروايات كبيرة جداً، إذ أن كل وثيقة ما هي إلا نتيجة لسلسلة طويلة من العمليات التي لا يذكر صاحبها كل التفاصيل بدقة متناهية، ولذلك وجب على الباحث أن يلتزم بالخطوات التالية:

- فهم موضوع النص وأفكاره الأساسية:

إن مجرد الوصول إلى الوثيقة لا يعد كافياً لاعتمادها كمصدر موثوق في كتابة التاريخ، إذ يتطلب الأمر القدرة على قراءتها وتحليلها بشكل دقيق. وفي هذا السياق؛ يجب على الباحث امتلاك المهارات اللازمة لقراءتها، ثم التحقق من مدى صحته، ويتطلب ذلك الإلمام باللغة التي كُتبت بها، والخط المستخدم في تدوينها، فضلاً عن معرفة أساليب الكتابة الرسمية المتبعة في العصر الذي تنتمي إليه الوثيقة، بالإضافة إلى فهم المصطلحات السائدة في ذلك الوقت.

- دراسة اللغة والأسلوب والمصطلحات المستخدم:

تُعد دراسة اللغة المستخدمة في الوثيقة عاملاً حاسماً في تحديد مدى موثوقيتها، إذ تتميز كل حقبة تاريخية بسمات لغوية خاصة تشمل البنية النحوية، والتراكيب اللغوية، والعبارات المجازية، وأسلوب التعبير؛ وبناءً على ذلك، فإن تحليل هذه الخصائص اللغوية يمكن الباحث من تحديد الإطار الزمني الذي تنتمي إليه الوثيقة، مما يساهم في التحقق من أصالتها ودقتها التاريخية. فالإلمام بعلم الخط يعد عاملاً أساسياً في تقييم أصالة الوثائق ومدى مصداقيتها، وهو ما يمثل أهمية كبرى للباحث المؤرخ، فلو امتلكننا وثيقة تاريخية دون القدرة على قراءتها، فإن الاستفادة منها تصبح مستحيلة. فعلى سبيل المثال، ظلت النصوص المصرية القديمة المكتوبة بالهيروغليفية غير مفهومة لعدة قرون، إلى أن تمكن فرانسوا شامبلون من فك رموزها، مما أتاح للباحثين الوصول إلى معلومات تاريخية غنية حول الحضارة المصرية القديمة. وينطبق كل الأبحاث التاريخية الأخرى.

- تحديد الغرض من النص: هل هو وصفي، تحليلي، دعائي:

- التعرف على السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي كُتب فيه:

عند تحليل الوثائق التاريخية، من الضروري على الباحث فحص الصيغ المستخدمة، خاصة إذا كانت الوثيقة ذات طابع رسمي. فعلى سبيل المثال، إذا تحصل الباحث على وثيقة كشهادة كتابية تعود إلى العصر الأندلسي أو العثماني، ولكنها تفتقر إلى الصيغ الرسمية المميزة لهذا النوع من الوثائق في تلك الفترة، فمن المرجح أن تكون الوثيقة مزيفة، كما أن تحديد السياق التاريخي

والاجتماعي والسياسي الذي كتبت فيه الوثيقة التاريخية، فتحديد الظروف التاريخية التي دفعت صاحب المؤلف إلى إنتاج تلك الوثيقة، قد يساعد كثيرا في فهم الظروف النفسية والعقلية والفكرية للكاتب، وإدراك فحوى الخطاب التاريخي الذي تضمنته الوثيقة، ويقربنا من فهم الحقائق التاريخية كما حصلت في تلك الفترة الزمنية بشكل جيد.

إضافةً إلى ذلك، فإن دراسة بعض الوقائع التاريخية التي تتضمنها الوثيقة والتأكد من مصداقيتها؛ قد يكشف عن الخلفية الفكرية والاجتماعية لمؤلف الوثيقة والبيئة التي عاش فيها. ومن هنا، فإن التحليل الداخلي للوثيقة، إذا أُجري بدقة ومنهجية، فإنه يمكن أن يوفر مؤشرات واضحة حول مصدرها الحقيقي.

2.1 مقارنة النصوص والمصادر:

• مقارنة المعلومات الواردة في النص بمصادر أخرى معاصرة له أو لاحقة:

ينبغي على الباحث توثيق جميع المعلومات الإيجابية الواردة في الوثيقة، مثل الوقائع التاريخية والإشارات إلى أحداث محددة، كما يجب عليه التحقق من صحة هذه المعلومات عبر الرجوع والاستعانة بمصادر أخرى مستقلة؛ لم تكن متاحة لمن يُنسب إليه إصدار الوثيقة، فإن ذلك يعزز من موثوقيتها أكثر فأكثر كذلك وتطعيم مادتها العلمية وتحدد قيمتها العلمية، فيمكن تحديد الإطار الزمني للوثيقة من خلال مقارنة أقدم حدث مذكور فيها مع أحدث حدث لم يُشر إليه رغم أهميته، مما يساعد في تقدير الفترة التي أُنتجت فيها الوثيقة.

وأخيرا، فإن المقارنة المنهجية بين عناصر الوثيقة المدروسة والوثائق المشابهة لها ذات المصدر الموثوق، قد تسهم في الكشف عن العديد من الوثائق المزيفة، فضلاً عن تحديد الظروف التاريخية التي أُنتجت فيها.

• البحث عن تناقضات أو تحريفات محتملة:

• التأكد من مدى توافق النص مع الحقائق التاريخية المثبتة:

يُحلل محتوى الوثيقة من حيث اللغة والمصطلحات المستخدمة، خاصة إذا كانت الوثيقة ذات طابع رسمي أو حكومي. وبعد ذلك، تخضع المعلومات الواردة في الوثيقة، بما في ذلك الأسماء والأماكن والأحداث المذكورة، للتحقق من دقتها عبر مقارنتها مع مصادر أخرى أو من خلال دراسة السياق التاريخي السائد آنذاك. كما يتم البحث في أي معلومات خارجية ذات صلة بالوثيقة قيد الدراسة، وذلك من خلال مقارنة بياناتها مع وثائق أخرى معاصرة أو لاحقة، مما يساهم في تقييم مدى موثوقيتها وأصالتها.

يجب على الباحث أن يطبق مبدأ الموازنة بين عدة مصادر، للتحقق من صحة الوقائع والأحداث التاريخية التي يشير إليه نص الوثيقة، فعليه أولاً جمع الروايات الواردة التي أشارت إلى نفس الحوادث التاريخية، مع بيان مدى التوافق بين المصادر في روايتها أو اختلافها، ولا بد للباحث الإشارة إلى الأحداث التاريخية التي اختلفت حولها النصوص، والأحداث التي توافقت حولها النصوص، ومدى موافقة كلاهما مع المعارف العلمية والحقائق التاريخية الأكثر ترجيحاً، ومع الدراسات العلمية الأكاديمية، ومع كل ذلك لا ينبغي له إقصاء أي فكرة أو معلومة تاريخية ما لم يثبت خطأها، فليس كل ما تتداوله الدراسات الأكاديمية يمكن أن يكون حقيقياً بصفة مطلقة، فمبدأ التشكك يبقى قائماً دائماً، واستبعاد بعض الاستنتاجات القديمة التي توصلت إليها الأبحاث العلمية يكون دائماً وراداً.

فالمصادر التي تتفق مثلا حول واقعة معينة فالواقعة قد تكون صحيحة بنسبة كبيرة، ولكن يبقى على الباحث أن يتأكد أن المصادر التي أشارت الحادث التاريخي هي مصادر مستقلة، أي أنها لم تنقل عن بعضها، وإذا ثبت عكس ذلك فإنها تعتبر مصدرا واحدا مهما كثر عددها.

أما في حالة ما إذا تناقضت روايات النصوص التاريخية مع الحقائق العلمية في حادثة معينة، فهنا لابد من أن يسلم التاريخ لنتائج العلوم وقوانينها، لأن التاريخ مهما بلغ من التدقيق والتحقيق، فإنه يظل في كثير من الأمور ملامسا للحقيقة التاريخية، لا مستوعبا لها استيعابا كاملا، ولكن لابد من الاعتراف في هذا المقام أن هناك عددا من الحوادث التي تبدو غير متوافقة مع نتائج العلم القائمة، إلا أنها قد تكون صحيحة، ولكنها لم تدرس بعد الدراسة التحليلية الكافية، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يكون حذرا من تقديم استنتاجاته قبل إثباته للحقائق أو نفيها، ولا بأس من الإشارة إليها مع بيان مدى توافقتها أو مخالفتها للحقائق العلمية الراهنة.

3.1 تقييم المصادقية والموضوعية

• التحقق مما إذا كان الكاتب متحيزا أو يعكس وجهة نظر معينة.

لا يمكن للباحث أن يحدد قيمة الأصل التاريخي وهو يجهل اسم مؤلفه وشخصيته وعلاقته بالحوادث التي كتب عنها؟ فهل شهدا بنفسه أم سمعها ونقلها عن الغير؟ ومتى دونها؟ هل دونها في أثناء وقوع الحوادث أم بعدها بزمان قصير أم طويل؟ وفي أي مكان تم ذلك التدوين؟ أفي مكان وقوع الحوادث أم في مكان بعيد عنه؟ فمن الضروري على الباحث أن يمتلك إجابات عن كل أو أغلب هذه الأسئلة قدر المستطاع.

إن معرفة كاتب الأصل التاريخي وشخصيته مسألة مهمة، لأن قيمة المعلومات التي يوردها ترتبط كل الارتباط بشخصية الكاتب ومدى فهمه للأحداث، وبكل الظروف التي تحيط به على وجه العموم. فالمعلومات التي يدونها الأمير أو الحاكم أو الوزير أو السياسي أو صاحب المهنة أو الجندي أو الأستاذ أو الفلاح، تختلف وتتفاوت قيمتها بحسب حالة كل منهم. وكاتب الأصل التاريخي سواء أكان شاهدا عيانا أم اعتمد على غيره من شهود العيان أو الرواة، يعد الوساطة التي يصل المؤرخ عن طريقها إلى الوقائع التاريخية. فإذا كان الكاتب ثقة عدلا بعيدا عن الأهواء بقدر المستطاع، كانت معلوماته أقرب إلى الصحة بصفة عامة، والعكس صحيح. وعلى ذلك تتضح أهمية البحث لمعرفة أكبر قسط ممكن من المعلومات عن كاتب الأصل أو الوثيقة التاريخية.

فالمؤرخ الذي يبني المعرفة التاريخية عبر إفادتنا بمشاهداته وتقديم ملاحظاته حول أحداث تاريخية معينة، غالبا لن تكون تلك المعرفة وصفا منعزلا عن ذاتيته والمحيط الذي يعيش فيه، فهناك مقومات شخصية تتحكم فيه وتفرض عليه كيفية تقديم تلك المعارف بنظرة خاصة عن وعي أو غير معي منه، فالمؤرخ يخضع بطريقة أو بأخرى إلى كينونته الماضوية وتكوينه ورؤاه الخاصة ووجهات نظره الأيديولوجية، فالمؤرخون بذلك سيكون لديهم في أذهانهم طرق لاكتساب المعرفة، وطرق أخرى لكيفية نقلها وإيصالها للقراء، بحيث ستتحكم مجموعة من العوامل والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية، إلخ، في تكوين طرحه التاريخي، وبالتالي قد يكون خاضعا في إنتاجه المعرفي على سبيل المثال إلى تأثير عامل

السلطة أو الدولة أو الحزب،... إلخ، وبناء على ذلك سيؤلّد المؤرخ فرضيات، ويصوغ تجريدات، وينظم ويعيد تنظيم أفكاره ورواياته للتضمين، بحيث يستخدم مفردات ومصطلحات تؤثر فقط على الحقيقة التاريخية، وعلى كيفية فهم المؤرخين والقراء لها، أو يمكن للمؤرخ أن يتجه بشكل أكثر مباشرة إلى اختلاق الروايات التاريخية أو أسطورة بعضها.

- تحليل الدوافع والأهداف التي دفعت إلى كتابة النص:
- دراسة مدى دقة الأسماء والتواريخ والأحداث الواردة في الوثيقة:

4.1 استخلاص النتائج

- تقديم استنتاجات حول قيمة النص كمصدر تاريخي:
- تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه في البحث التاريخي:
- وضع النص ضمن إطاره التاريخي للاستفادة منه في تحليل الأحداث: